

"مؤسسة حقوق الانسان" ناقشت "حرية الضمير والدين":

في تشرين الثاني الفائت، قُتلت بالرصاص المبشرة الاميركية المعمدانية بوني وثر اول في صيدا، وبعد ستة اشهر انفجرت قنبلة بالاردني الذي اعتنق المذهب المعمداني جميل الرفاعي في طرابلس اودت بحياته. وتردد ان وراء الجريمتين دافعاً دينياً، ولا يزال مرتكبوها احراراً. علماً ان السلطة كشفت في الآونة الاخيرة شبكة تجسس قالت ان اعضاءها كانوا ينوون تنفيذ اعمال ارهابية، في حين انها لم تبادر الى كشف مرتكبي هاتين الجريمتين. "حرية الضمير والدين" كانت امس محور ندوة نظمتها "مؤسسة حقوق الانسان والحق الانساني - لبنان" في مبنى المؤسسة بستاركو، حاضر فيها رئيس المؤسسة وائل خير وراعي كنيسة لبنان المعمدانية الانجيلية رئيس معهد اللاهوت المعمداني اللبناني القسيس ادغار طرابلسي. وحضر المستشار في السفارة الاميركية فادي حافظ والمستشار الثالث في السفارة الصينية زهانغ هايتاو ورئيس فرع الاتحاد الكاثوليكي العالمي للصحافة في لبنان الاب طوني خضرا.

وناقش المجتمعون الموضوع من وجهة قانونية، واجمعت المواقف على ضرورة "كشف الغموض عن الجريمتين وحالة الفاعلين والمحرّضين والدافعين على القضاء". وذهبت الى حدّ التساؤل عن "وضع الدولة جدولاً باديان معترف بها تحصر حرية الضمير بالتحرك ضمنها لا خارجها، والا يكون هذا الجدول تقييداً للحرية"، وذكرت بالمادة ١٨ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان التي نصّت على "حق كل شخص في حرية التفكير والضمير ويشمل هذا الحق حرية تغيير ديانته او عقيدته". بداية، القى خير كلمة جاء فيها: "لقاؤنا اليوم في اطار حقوق الانسان يرمي الى ابداء استنكارنا لانتهاك حق الانسان في حرية الضمير وهذا انتهاك يخرج عن السياق المعتاد للانتهاكات في لبنان اذ انه مخضب بالدماء. ان وثر اول مارست حقها في حرية الاعواب عن ايمانها والرفاعي مارس حقه في تغيير دينه".

وقال: "الدولة تعترف بهذه الحقوق ولا تنتهئها لأنها تنشأ عن الانسان، فهي اصيلة فيه وثابتة بحيث لا يجوز الغاؤها او توقيف العمل بها. نحن لا ندعي ان السلطات اللبنانية أوعزت للآثمين بارتكاب الجريمتين، فمسؤولية الدولة تقصيرية لان من سفك دم الضحيتين لا يزال حراً طليقاً من دون أن يلوح في الافق ما يشير الى قرب الامساك بهم ومقاضاتهم. ولا نخال من لا يسلم بان الزام المواطنين جميعاً الانتماء الى دين واحد محدّد في القانون يجافي مبدأ حرية الضمير والدين. لكن ما هو حكم وضع السلطات جدولاً باديان معترف بها تحصر حرية الضمير بالتحرك ضمنها لا خارجها؟ الا يكون هذا الجدول - القيد، تصفيداً لحرية لا قيد عليها بموجب المادة ١٨ من الاعلان.

ثم ان ايلاء المذاهب المعترف بها حقوقاً قضائية دون وجود ما يوازئها من قضاء مدني يحرم حقوق من يؤمن بالعلمنة من اي اطار قانوني يمارس به حرية فكره بل يدفعه قسراً الى الخداع وادعاء ما هو ليس منه اذ لا حق له باحوال شخصية خارج اطار مذهب شاء بحريته ان يخرج منه. الا يكون اقتصار الدين بالمؤمنين به اكثر اكراماً له من هذه اللاحقات القسرية".

وطالب السلطات بـ"كشف الغموض عن الجريمتين والتحقيق فيهما وسوق الفاعلين والمحرّضين والدافعيين الى العدالة والعمل على وضع تعريف حديث للاديان وحرية المعتقد وابدال قرار اقرار نظام الطوائف الدينية بتعريف يماشى الديموقراطيات والدول التي تحترم حقوق الانسان. فنحن نقر بحق السلطات في تنظيم الانتماء الديني والا ساب الوضع وعمّت فوضى الاديان وهذا ما تقوم به السلطات الديموقراطية في كل العالم".

تلاه طرابلسي الذي قال: "لا بد من التذكير بأنه في مدة زمنية قصيرة ارتكبت جريمتان، الأولى في صيدا ضد الممرضة المرسلّة الأميركية وثر اول والثانية في طرابلس ضد المرسل الهولندي يوب خروفيون وذهب ضحيتها المرسل الاردني جميل الرفاعي. نستنكر الاعتداء على اي بريء، وخصوصاً على المرسلين والخدام في كنيسةنا الذين أتوا الى لبنان لخدموا الله في بلاد يتضمن دستورها الحرية الدينية. ولا يزال المعمدانيون رواد الحرية الدينية وحرية الضمير الفردي. رفضوا الاضطهاد الديني ولم يضطهدوا احداً بسبب دينه او رأيه او عرقه. وكلفهم هذا الايمان احياناً كثيرة الآلام والاستشهاد والدم حتى نالوا حرمتهم الدينية وحقوقها لغيرهم ايضاً. وما على الدساتير والحكومات والمجتمعات الا ان تضمن الحرية الدينية لجميع الناس".

ودعا "الذين يطلون عبر وسائل الاعلام، وخصوصاً من اهل السياسة ورجال الدين والصحافة - محرضين ضد الانجيليين، ومتهمين اياهم بأشر الاتهامات السياسية الباطلة، الى التعقل لئلا يكونوا سبب تحريض لقتل الناس الابرياء. كانت الكنائس الانجيلية والمعمدانية وفيه لبلادنا وستستمر كذلك".

ورداً على اسئلة الصحافيين، اوضح خير انه "تقرر عقد هذه الندوة الآن بعدما تكرر الحادث في غضون ستة اشهر في حين لم يشهد لبنان من قبل مثل هذه الحوادث. لذا رأينا لزاماً علينا مناقشة هذه المسألة، وخصوصاً بعدما ابدى القسيس طرابلسي جرأة ورغبة في تناول الموضوع".

وعن اسباب ما حصل، اكد "اننا كمؤسسة ندرس الحدث انطلاقاً من الاطر التي نصت عليها حقوق الانسان ولا نهدف الى تحليل الخلفيات او الاسباب. ولكن ما نعلمه هو اننا امام ضحيتين قتلا لأنهما ارادا فقط تطبيق المادة ١٨ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان".

واعتر ان "الحادثين هما استهداف للمدنيين واذا تكررا يمكن اعتبارهما ارهاباً، لان الارهاب هو ان تتفد مجموعة معينة اعمالاً ارهابية في حق مدنيين بغية الترويج لافكارها السياسية او العنصرية او الدينية"، مؤكداً انه "لا يجوز ربط الوجود المسيحي بدورهم في المنطقة او في الدفاع عن القضايا العربية والقومية. فعندما نربط وجودنا بالدور الذي نؤديه في محيطنا، نكون نقلل من اهمية وجودنا وقيمته لان الوجود يبرر الدور لا العكس".

من جهته، قال طرابلسي: "في الاشهر الماضية قام البعض، عبر وسائل الاعلام، باعطاء تحليل فكري وايدولوجي ولاهوتي ديني، واتهم الكنيسة الانجيلية بقضايا سياسية هي براء منها كونها لا تتعاطى السياسة"، مشيراً الى ان "ثمة رابطاً بين ما حدث في لبنان وما حصل اخيراً في اليمن والسودان من اعمال مماثلة. وقد يكون هذا تطرفاً سياسياً يستخدم الدين غطاءً"